



سعر الصرف وأثره في النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية)

Exchange rate and its impact on economic growth (Iraq: a case study)

Dr. Eman Mudhafar Yousif

م. د ايمان مظفر يوسف كاظم

College of Administration and Economics / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط

Wasit University

Email: iyousif@uowasit.edu.iq

ايميل: iyousif@uowasit.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر سعر الصرف المحلي على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2024، في ظل التحديات المرتبطة بتقلبات العملة واعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية وضعف القاعدة الإنتاجية. استخدم البحث منهج التحليل الكمي والاختبارات الإحصائية لتحديد العلاقة بين سعر الصرف المحلي ومعدل النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لتغيرات سعر الصرف على النمو، إذ إن ارتفاع سعر الصرف أحياناً يعزز القدرة التنافسية للصادرات ويحفز النشاط الاقتصادي، بينما تؤدي تقلبات أخرى إلى زيادة تكاليف الواردات والتأثير سلبيًا على استقرار الأسواق، وتشير هذه النتائج إلى أن إدارة سعر الصرف تمثل أداة حيوية للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي وتعزيز الأداء الكلي للاقتصاد، وأوصى البحث بمجموعة من التوصيات، منها اعتماد سياسات نقدية متوازنة لتقليل تقلبات سعر الصرف وتعزيز استقرار الاقتصاد، وتشجيع بيئة استثمارية جاذبة لضمان استدامة معدلات النمو، إلى جانب تطوير آليات مراقبة وتقييم مستمرة لتأثيرات سعر الصرف على القطاعات الاقتصادية المختلفة. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي، العراق، السياسات الاقتصادية.

Abstract

This research aims to analyze the impact of the local exchange rate on economic growth in Iraq during the period 2004–2024, considering the challenges associated with currency volatility, the economy's dependence on oil revenues, and a weak production base. The research employed quantitative analysis and statistical tests to determine the relationship between the local exchange rate and the economic growth rate. The results

showed a significant impact of exchange rate fluctuations on growth. A higher exchange rate sometimes enhances the competitiveness of exports and stimulates economic activity, while other fluctuations lead to increased import costs and negatively affect market stability. These findings indicate that exchange rate management is a vital tool for maintaining stable economic growth and enhancing overall economic performance. The research recommends several measures, including adopting balanced monetary policies to reduce exchange rate volatility and promote economic stability, fostering an attractive investment environment to ensure sustainable growth rates, and developing mechanisms for continuous monitoring and evaluation of the exchange rate's impact on various economic sectors.

Keywords: Exchange rate, economic growth, Iraq, economic policies

المقدمة

يُعتبر سعر الصرف أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، لما له من تأثير مباشر على حركة التجارة الخارجية، الاستثمار، ومستوى النشاط الاقتصادي العام. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تقلبات سعر الصرف قد تؤدي إلى آثار متباينة على النمو الاقتصادي، خصوصاً في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الخارجية أو على قطاع محدد مثل النفط.

يتناول هذا البحث العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2024، مع التركيز على الدور الذي تلعبه السياسات النقدية في التخفيف من آثار التقلبات على الأداء الاقتصادي. ويعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي، يجمع بين دراسة الإطار النظري والبيانات الإحصائية، بما يتيح استنتاج أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات النمو، وفهم طبيعة العلاقة بينهما، ويسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية علمية تساعد صانعي السياسات على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام من خلال إدارة فعالة لسعر الصرف.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث في بيان دور سعر الصرف كأحد متغيرات السياسة النقدية المؤثرة في النمو الاقتصادي. وتزداد أهميته في الاقتصاد العراقي لاعتماده على الإيرادات النفطية المقومة بالدولار، مما يجعل تقلبات سعر الصرف مؤثرة في الأداء الاقتصادي. وتسعى الدراسة إلى توضيح العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي لدعم رسم السياسات الاقتصادية.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من تقلبات في سعر الصرف مع اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية وضعف القاعدة الإنتاجية، مما يثير تساؤلات حول تأثير هذه التقلبات في النمو الاقتصادي. لذلك تتمثل مشكلة البحث في قياس أثر تغيرات سعر الصرف في النمو الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لتغيرات سعر الصرف أثراً معنوياً في النمو الاقتصادي في العراق، حيث تؤدي تقلباته إلى التأثير في الاستثمار، والتجارة الخارجية، ومستوى النشاط الاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً أو سلباً على معدلات النمو.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة زمنية محددة، من خلال توضيح الإطار النظري لسعر الصرف والنمو الاقتصادي، وتحليل تطورات سعر الصرف في العراق وانعكاساتها على مؤشرات النمو الاقتصادي، وبيان طبيعة وقوة العلاقة احصائياً بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وصولاً إلى استخلاص نتائج وتقديم توصيات يمكن أن تسهم في دعم استقرار سعر الصرف وتعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

حدود البحث

- **الحدود الزمنية :** تمتد البحث للمدة (2004–2024). بيانات سنوية.
- **الحدود المكانية :** تقتصر البحث على الاقتصاد العراقي.
- **الحدود الموضوعية :** يقتصر البحث على دراسة تأثير أسعار الصرف المحلية على معدل النمو الاقتصادي، دون التطرق لعوامل أخرى خارجية أو اقتصادية داخلية أخرى مثل السياسات الضريبية أو معدلات الفائدة .

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مفاهيم أسعار الصرف وأنواعها، كما يستخدم المنهج الكمي الإحصائي لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف (الرسمي والموازي) ومعدل النمو الاقتصادي، من خلال تحليل الانحدار الخطي واختبارات المعنوية الإحصائية (t -test) ، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والنتائج المحلي الإجمالي للفترة المحددة.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي لسعر الصرف والنمو الاقتصادي

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

اولا: مفهوم سعر الصرف واهميته

هناك العديد من المفاهيم التي توضح تعريف سعر الصرف. يُعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى" (Ahmed,2001,p12)، أو "نسبة مبادلة عملتين، حيث تعد إحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى ثمناً لها"، كما يُعرف بأنه المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم (بوخاري، 2010، 20).

كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "سعر الصرف هو سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية" (العبيدي وآخرون، 2013، 91)، بينما عرفها سامويلسون ونورد هاوس: "سعر الصرف يمثل سعر عملة ما بوحدة عملة أخرى" (سامويلسون ونورد هاوس، 2006، 695)، كما عرفت "عملية الصرف الخارجي تتطلب تحديد قيمة العملة بدقة لتسهيل المعاملات" (Brian,2003,p 77).

يتضح من هذه التعاريف أن سعر الصرف يمثل عدد الوحدات النقدية اللازمة لتبادل عملة بلد ما بعملة بلد آخر. وفي هذا السياق، تُعد إحدى العملتين سلعة، بينما تُعتبر العملة الأخرى الثمن النقدي لهذه السلعة. وبغض النظر عن الاختلافات في التعاريف والمفاهيم المستخدمة لتحديد معنى سعر صرف العملات، فإن جميع التعاريف تتفق على عدة نقاط رئيسية:

- يعكس قيمة العملة مقابل العملات الأخرى، وهو ما يتيح فهم مكانة العملة في الأسواق الدولية.
- يمثل أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، من خلال تأثيره المباشر على حركة الصادرات والواردات والتدفقات النقدية الدولية.
- يعبر عن القوة الشرائية للعملة، أي القدرة على اقتناء السلع والخدمات محلياً ودولياً.

أهمية سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورًا محوريًا في النشاط الاقتصادي الخارجي لأي دولة، سواء على مستوى التجارة أو الاستثمارات، إذ يؤثر بشكل مباشر على حركة الصادرات والواردات، وكذلك على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما يشغل سعر الصرف مركزًا مهمًا في السياسة النقدية، حيث يمكن استخدامه كهدف، أو كأداة، أو كمؤشر يعكس كفاءة أداء السياسة النقدية. على سبيل المثال، يمكن لتثبيت سعر الصرف تجاه العملات الأخرى أن يسهم في خفض معدل التضخم، بما يتماشى مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

علاوة على ذلك، يعكس سعر الصرف التكاليف والأسعار المحلية والخارجية، مما يجعله مؤشرًا هامًا على تنافسية الدولة في الأسواق العالمية، وبالتالي على ميزان المدفوعات. وتؤدي التغيرات في قيمة العملة الوطنية إلى آثار واضحة على الأسواق: فعند ارتفاع قيمة العملة، ترتفع أسعار السلع المنتجة محليًا والمخصصة للتصدير، في حين تنخفض أسعار الواردات. وعلى العكس، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة قدرة السلع المحلية على المنافسة، مع ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على الأداء التجاري والاقتصادي للدولة (بوخاري، 1995، 121).

ثانيًا: أشكال سعر الصرف

عادةً، تُصنّف أسعار الصرف إلى عدة أنواع رئيسية، أبرزها:

1. سعر الصرف الاسمي

يعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد وحدات العملة المحلية المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويعد مقياسًا مباشرًا لقيمة عملة دولة مقارنة بعملة أخرى قابلة للمبادلة (عباس، 2003، 1). ولا يأخذ هذا السعر في الاعتبار فروق القوة الشرائية للسلع والخدمات بين الدول، بل يركز على التعبير عن القيمة الاسمية للعملة في سوق الصرف. كما يتحدد سعر الصرف الاسمي وفق قوى العرض والطلب في لحظة زمنية محددة، ويتعدد أشكاله بين السعر الرسمي المعتمد في المعاملات الرسمية، والسعر الموازي الذي يسود الأسواق غير الرسمية، مما يؤدي إلى وجود أكثر من سعر اسمي للعملة الواحدة خلال نفس الفترة (علوان، 2013، 439).

2. سعر الصرف الحقيقي

يشير سعر الصرف الحقيقي إلى السعر الاسمي بعد تعديله وفق مستويات الأسعار النسبية بين بلدين (هالوود وآخرون، 2007، 55). ويعتبر هذا السعر مقياسًا اقتصاديًا مهمًا لقياس القدرة التنافسية للعملة، حيث يأخذ بعين الاعتبار فروق معدلات التضخم بين الدول. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي عادة باستخدام الصيغة (آل شبيب، 2011، 46) :

$$Sr = \frac{P}{P^*}$$

حيث:

- Sr : سعر الصرف الحقيقي، كمقياس لقدرة التنافسية للعملة
- P : السعر المحلي للسلع أو معدل سعر الصرف المحلي
- P^* : السعر الأجنبي للسلع أو معدل سعر الصرف الأجنبي

يساعد هذا المؤشر في تقييم مدى قدرة العملة على منافسة العملات الأخرى في الأسواق الدولية، ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية لتحليل تأثير التغيرات السعرية على التجارة الدولية والقدرة التصديرية للدولة.

3. سعر الصرف التوازني

يمثل سعر الصرف التوازني السعر الذي يتحدد وفق تفاعل العرض والطلب على العملة، بحيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة مع تجاهل المضاربات وحركات رؤوس الأموال غير العادية. ويشبه هذا السعر توازن أي سلعة في سوق منافسة كاملة، إذ يعكس توازنًا مستدامًا لميزان المدفوعات في حال نمو الاقتصاد بمعدل طبيعي. ويسهم هذا السعر في استقرار التجارة الخارجية والسياسات النقدية للدولة (بوخاري، 2010، 121).

ويعتمد استقرار سعر الصرف على مرونة الطلب على الصادرات، وفق نظرية مارشال وليرنر، حيث يكون السعر مستقرًا إذا تجاوز مجموع مرونة الطلب على الصادرات الواحد الصحيح، مما يؤدي إلى تعديل السعر تدريجيًا نحو قيمته التوازنية عند أي انحراف. كما يرى فريدمان أن أسعار الصرف على المدى الطويل تميل إلى الاستقرار وفق المحددات الأساسية، إذ تعمل المضاربات على ضبط السعر قصير المدى مع الحفاظ على التوازن طويل الأجل (هالوود وماكدونالد، 2007، 68).

4. سعر الصرف الاسمي الفعلي

يقيس سعر الصرف الاسمي الفعلي متوسط تغير سعر صرف عملة دولة معينة مقارنة بمجموعة من العملات الأخرى (Weerasekera, 1). ويُعد هذا المتوسط مرجحًا وفق أسعار الصرف الاسمية، ويتم احتسابه بالنسبة إلى فترة أساس محددة، مع تجاهل تأثير اتجاهات الأسعار العامة في البلد المعني مقارنة بنظيراتها في بلدان الشركاء التجاريين. ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم قيمة العملة خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم عادةً إدراج الشركاء التجاريين الرئيسيين للدولة في الحساب، بما يعكس الأهمية النسبية لكل شريك، وبالتالي يقدم مؤشراً دقيقاً لمدى تحسن أو تطور العملة مقابل مجموعة من العملات الأخرى (نجم وإبراهيم، 2013، 228).

5. سعر الصرف الحقيقي الفعلي

لقد تم اشتقاق سعر الصرف الاسمي الفعلي سابقاً من قبل كل من Romberg (1976) و Maciejewski (1983) بطريقة مشابهة لاشتقاق مؤشر لاسبير، مع إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (نجم وإبراهيم، 2013، 229). ويعد هذا المؤشر مخفضاً بمؤشر التضخم النسبي في البلد المعني، حيث يحتوي على معلومات حول القوة الشرائية للعملة ويعكس التطور في تنافسية سلع التصدير للدولة. أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي فيمثل المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما مقابل مجموعة من العملات الأخرى خلال فترة زمنية محددة. وبذلك، يمكن اعتباره متوسطاً لمجموعة من أسعار الصرف الثنائية، مما يجعله مؤشراً ذا دلالة مناسبة على قدرة الدولة على المنافسة الخارجية. وللحصول على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، يجب تصحيح المعدل الاسمي بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، وهو ما يعرف بسعر الصرف الفعلي الحقيقي (Oesterreichische Nationalbank, 2007, p 221).

ثالثاً: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف وظائف متعددة تؤثر على الأداء الاقتصادي الوطني والدولي، ويمكن توضيحها كما يلي:

1. الوظيفة التطويرية

تتمثل الوظيفة التطويرية لسعر الصرف في دوره في تعزيز الصادرات الوطنية وتوجيهها نحو أسواق ومناطق محددة. ويسهم ذلك في تحسين القدرة التنافسية للسلع الوطنية وزيادة فرص نفاذها وحصتها السوقية في الأسواق الخارجية. ومن جهة أخرى، إذا لم يتوافق سعر الصرف مع هيكل الإنتاج المحلي، فقد يؤدي ذلك إلى تقليص نشاط بعض القطاعات الصناعية أو تعطيلها، نتيجة الاعتماد على الاستيرادات الأقل تكلفة مقارنة بالأسعار المحلية. كما يمكن استخدام سياسة سعر الصرف للحد من واردات السلع غير المرغوب فيها، بما يعزز حماية الإنتاج المحلي ودعم الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني (الحسني، 2002، 149).

2. الوظيفة القياسية

تتمثل الوظيفة القياسية لسعر الصرف في كونه أداة معيارية تمكن المتعاملين الاقتصاديين من مقارنة أسعار السلع المحلية بنظيراتها الأجنبية، عبر سعر الصرف المتبادل بين الدول. ويتيح ذلك تقييم فروق الأسعار واتخاذ القرارات الاستهلاكية والاستثمارية على أساس موضوعي. ويبرز هذا الدور بوضوح في بعض الأسواق الدولية، مثل سوق السيارات في الدول الصناعية، حيث يؤثر تغير سعر الصرف على توجهات الطلب بين السلع المحلية والمستوردة (العيساوي، 2018، 249).

3. الوظيفة التوزيعية:

تتجلى الوظيفة التوزيعية لسعر الصرف في تأثيره على توزيع الدخل والثروة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. فالتجارة الخارجية تسهم في توزيع الثروات الوطنية من خلال عمليات التبادل بين الدول، ويبرز دور سعر الصرف كأداة تحدد شروط هذا التبادل. على سبيل المثال، إذا ارتفعت قيمة عملة دولة ما، تتحمل

الدول المستوردة تكلفة أعلى على وارداتها، مما يزيد من إيرادات الدولة المصدرة من العملات الأجنبية. أما في حال انخفاض قيمة العملة، فإن الإيرادات الأجنبية من الصادرات تتراجع، مع ما يترتب على ذلك من آثار توزيعية في العلاقات الاقتصادية الدولية (الشمري وحمزة، 2015، 351).

رابعاً: أنظمة سعر الصرف

في العادة، تُترك قيمة العملة الوطنية لتتحدد عبر قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، إلا أن الدولة قد تتدخل بدرجات متفاوتة لضمان توافق هذه القيمة مع أهدافها الاقتصادية والنقدية. ويعكس هذا التدخل مستوى السياسة النقدية لكل دولة، حيث يمكن السماح بتقلبات محدودة للعملة المحلية أو فرض قيود للحفاظ على استقرار الأسواق المالية. وبناءً على ذلك، تتنوع أنظمة سعر الصرف بين الدول، ويعتمد اختيار كل دولة على طبيعة اقتصادها ومدى انفتاحها على الأسواق العالمية. ومن أبرز هذه الأنظمة ما يأتي:

1. نظام الصرف الثابت

عند اعتماد السلطات النقدية نظام سعر الصرف الثابت، لا يُترك سعر العملة المحلية للتقلب بناءً على قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. بدلاً من ذلك، تقوم السلطات بتحديد سعر صرف رسمي أو وضع حدود ضيقة جداً لحركته، بما يضمن الحفاظ على استقراره ضمن نطاق محدد. وتدخل الدولة مباشرة في السوق بصفة بائع أو مشتري للعملة الأجنبية عند الحاجة، معتمدةً على احتياطاتها الدولية من النقد الأجنبي لضمان استقرار الأسعار (كريانين، 2007، 277)، وساد هذا النظام خلال الفترة من 1944 إلى 1971 في ظل اتفاقية بريتون وودز، التي عُقدت في نيو هامبشير بالولايات المتحدة عام 1944. وقد تم بموجب هذه الاتفاقية تحديد أسعار صرف العملات الوطنية ضمن حدود ثابتة، وربطها بالذهب بطريقة غير مباشرة عبر اعتماد الدولار الأمريكي كعملة مرجعية قابلة للتحويل إلى الذهب بسعر ثابت، في حين كانت العملات الأخرى قابلة للتحويل إلى الدولار. كما ارتبط إصدار النقود في كل دولة بكمية الذهب التي تحتفظ بها، ما حدّ من قدرة البنوك المركزية على الإفراط في إصدار النقود، وساهم في الحد من التضخم، وتعزيز الثقة بالعملات الورقية، وتحقيق قدر من الاستقرار في النظام النقدي الدولي خلال تلك الفترة (الحجار، 2009، 15).

ويوجد عدة أسباب تجعل الدول تعتمد نظام سعر الصرف الثابت، أبرزها (معروف، 2006، 287-289):

- أ. الحد من المخاطر وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف، بما يسهم في استقرار القرارات الاستثمارية والإنتاجية.
- ب. معالجة مشكلات نظام سعر الصرف المرن، إذ يمكن للتقلبات الحادة أن تؤثر سلباً على الصادرات والواردات، وبالتالي على الميزان التجاري.
- ت. فرض قيود على السياسات النقدية للبنوك المركزية، بما يقلل من الإفراط في التوسع النقدي، ويعزز الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي.

2. نظام حرية الصرف

يُعتبر نظام حرية الصرف من الأنظمة النقدية الحديثة التي ارتبط ظهورها بالنقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى الذهب، حيث ظهر هذا النظام بعد تخلي المملكة المتحدة عن قاعدة الذهب عام 1931، وتبعها في ذلك معظم الدول، واستمر العمل به حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (عوض الله، 2005، 49). في إطار هذا النظام، يُحدد سعر الصرف وفق قواعد العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية، تمامًا كما تُحدد أسعار السلع في الأسواق الحرة، دون تدخل مباشر من السلطة النقدية، وهو ما يعكس طبيعة سوق المنافسة التامة (Mccallam, 1996, p 26)، وعلى الرغم من الطابع الحر للنظام، تمتلك السلطة النقدية القدرة على التدخل عند الضرورة عبر إنشاء ما يُعرف بـ«صندوق استقرار الصرف»، الذي تُخصص له أرصدة من الذهب والاحتياطيات النقدية الأجنبية. ويهدف هذا الصندوق إلى دعم قيمة العملة الوطنية ومواجهة التقلبات العرضية والمؤقتة في السوق، مثل المضاربات قصيرة المدى، بما يضمن استقرار الأسواق النقدية وحماية الاقتصاد الوطني من صدمات قصيرة الأجل.

3. نظام الرقابة على الصرف

يعتمد نظام الرقابة على الصرف على تدخل الدولة بشكل مباشر في تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، بحيث تثبت السلطة النقدية سعر العملة مع السماح له بالتحرك ضمن نطاق محدد مسبقاً، بما يحقق الاستقرار النقدي ويحد من التقلبات الحادة التي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني. ويشمل هذا النظام سياسات متعددة، منها تحديد سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية وفرض قيود على التحويلات المالية إلى الخارج، إلى جانب إشراف الدولة المباشر على جانبي الطلب والعرض في سوق العملات الأجنبية، مما يمنح السلطة النقدية القدرة على التحكم في الاحتياطيات الأجنبية وإدارتها وفق خطة اقتصادية واضحة (الحسني، 2002، 157) ويرتبط تطبيق هذا النظام بعدة شروط أساسية، أهمها:

- ثبات سعر صرف العملة المحلية عند مستوى مرتفع نسبياً لضمان استقرار الأسواق الداخلية.
 - انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، الأمر الذي يؤثر على حجم الصادرات إلى الشركاء التجاريين ويساعد في ضبط ميزان المدفوعات.
 - التحكم في مستوى الاحتياطيات الأجنبية، نظراً لمحدودية الكميات المتاحة، وحاجة الدولة إلى توزيعها بحكمة على الواردات والمعاملات الاقتصادية الأخرى.
- وبهذه الطريقة، يتيح نظام الرقابة على الصرف للدولة الموازنة بين حماية استقرار العملة المحلية وضبط حركة الأموال الأجنبية، مع توجيه الموارد الخارجية بما يخدم السياسات الاقتصادية الوطنية طويلة المدى، دون الإخلال بأهداف النمو والتنمية (القرشي، 2014، 187).

4. نظام الصرف المعموم

حتى بداية السبعينات من القرن الماضي، كانت أسعار الصرف المعمومة نادرة الاستخدام، إذ اقتصر على حالات محدودة جداً. ومع ظهور أزمات النقد الأجنبي في الستينات والسبعينات، مثل فشل بريطانيا

في المحافظة على سعر الجنيه الاسترليني عام 1967، وفشل فرنسا في الحفاظ على سعر الفرنك عام 1969، بالإضافة إلى أزمة ضعف الدولار وأزمة البترول الكبرى عام 1973، شهدت أسواق النقد الأجنبي اضطرابات كبيرة صعب السيطرة عليها من خلال التدخل النقدي التقليدي (سلايمية، 2017، 54).

أ. نظام سعر الصرف المرن

يعتمد على تحديد سعر العملة وفق تفاعل قوى العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية، ويعرف اليوم باسم "نظام تعويم العملات". في هذا النظام، لا تتحمل السلطات النقدية مسؤولية مباشرة عن معالجة اختلالات ميزان المدفوعات، إذ تعمل آليات السوق على تعديل الأسعار بما يعكس التغيرات في العرض والطلب على العملة، مما يؤثر على قيمة الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال. كما يمكن أن ينعكس هذا التفاعل على السياسات الداخلية المتعلقة بالأسعار والأجور ومستويات الفائدة، بما يعزز التوازن الطبيعي في الاقتصاد دون تدخل دائم من الدولة (خلف، 2004، 73).

ب. نظام الصرف المعموم المدار

يشير إلى حالة يكون فيها سعر الصرف محددًا أساسًا بواسطة العرض والطلب، لكن تتدخل السلطة النقدية بين الحين والآخر للحفاظ على استقرار الأسعار أو التأثير فيها بشكل محدود، مما يمزج بين مرونة السوق وتدخل الدولة للحماية من التقلبات الحادة (Nellis and Parker, 2004, p 365).

5. نظام استقرار أسعار الصرف

يعتمد نظام استقرار أسعار الصرف على قيام البنوك المركزية بتحديد سعر صرف العملة المحلية وتثبيتته بالنسبة لعملة رئيسية، غالبًا الدولار الأمريكي. وقد أُطلق على هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية اسم نظام قاعدة الدولار - الذهب، حيث تم ربط الدولار بالذهب، بمعدل 0.88 غرام من الذهب لكل دولار، وكان الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب. في المقابل، تم ربط عملات الدول الأخرى بالدولار، ليصبح سعر صرفها ثابتًا، لكنه قابل للتعديل ضمن نطاق ضيق، إذ يُسمح بتذبذب قيمة العملة بنسبة 1% صعودًا أو هبوطًا عن سعر التعادل مع الدولار.

في حال واجهت دولة ما عجزًا في ميزان مدفوعاتها ولم تتمكن سياساتها النقدية والمالية من تحقيق التصحيح المطلوب، يُسمح لها بخفض قيمة العملة بنسبة تصل إلى 10%، شريطة الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي (IMF)، ويُعد هذا النظام من أبرز الأنظمة التي تعكس الاستقرار النقدي وتحافظ على استقرار أسعار الصرف، ما يقلل من تقلبات العملات المفاجئة ويعزز الثقة في المعاملات الدولية.

ظهر هذا النظام قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية خلال اجتماع 44 دولة في مؤتمر النقد والتمويل الدولي للدول المتحدة والمشاركة (International Monetary and Financial Conference of the United and Associated Nations)، الذي انعقد في منتجع بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز المشاركين في المؤتمر كان هاري وايت (Harry White) وزير

الخزانة الأمريكية آنذاك، والاقتصادي الشهير جون ماينرد كينز (Keynes) (دانيالز وفانهوز، 2010، 112-109).

ومن أهم نتائج المؤتمر:

- إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) ، لدعم استقرار أنظمة الصرف ومراقبة السياسات النقدية للدول.
- إنشاء البنك الدولي (WB) ، لدعم التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار الدول بعد الحرب.
- اعتماد اتفاقية الجات (GATT) ، لوضع قواعد للتجارة الدولية وحماية التبادل التجاري الحر بين الدول.

يُعد هذا النظام نموذجًا تاريخيًا لمحاولة خلق استقرار مالي عالمي، حيث جمع بين التحكم النقدي من قبل البنوك المركزية والمرنة المحدودة في تعديل سعر الصرف، وهو ما مهد الطريق لنظام بريتون وودز كأساس للنظام المالي الدولي الحديث.

خامساً: السياسات الاقتصادية وسعر الصرف

1. تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية العامة المؤثرة في النشاط الاقتصادي، وتشمل جميع الإجراءات والقرارات المتعلقة بالعرض النقدي وأسعار الفائدة، سواء كانت تهدف مباشرة لتحقيق أهداف نقدية أو غير نقدية. كما تشمل الإجراءات غير النقدية المتخذة للتأثير في النظام النقدي بشكل عام (مزان، 2009، 79).

تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف عبر مسارين رئيسيين: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يتأثر هذان العاملان بتغيرات المستوى العام للأسعار في السوق. فحين تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية، يؤدي ذلك أحياناً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يضعف النمو الحقيقي ويخفض أسعار الفائدة الحقيقية. في هذه الحالة، تزداد الواردات وتنخفض الصادرات، كما يقل التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية، ويضعف سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى (معروف، 2006، 321).

أما عند تبني السياسة النقدية الانكماشية، فإنها تعمل على خفض التضخم ورفع أسعار الفائدة الحقيقية، مما يزيد صافي الإنفاق الأجنبي، ويشجع على تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعر صرفها. ومع ذلك، فإن زيادة عرض النقد على المدى القصير قد تقلل أسعار الفائدة، ما يرفع المستوى العام للأسعار ويخفض الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، ما قد يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة (صيد، 2013، 33).

2. تأثير السياسة المالية على سعر الصرف

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية المتعلقة بتحديد الإيرادات العامة وكيفية إنفاقها لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، أبرزها الاستقرار الاقتصادي. وتلعب السياسة المالية دورًا هامًا في التأثير على أسعار الصرف من خلال تعديل الطلب والعرض على النقد، وإحداث بعض التثوهات السعرية.

فعندما تتبع الدولة سياسة مالية توسعية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، قد يؤدي ذلك إلى رفع أسعار الفائدة وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي، ما ينعكس في ضعف سعر صرف العملة واستنزاف الموارد الاقتصادية (الحسيني، 2006، 93).

في المقابل، عند اتباع سياسة مالية انكماشية، أي زيادة فائض الميزانية أو تقليل العجز، ينخفض الطلب الإجمالي، مما يحد من التضخم ويزيد من صافي الإنفاق الأجنبي، فيرتفع سعر صرف العملة المحلية. وبذلك، يتضح أن لكل من السياسة النقدية والمالية دور محوري في تحديد سعر الصرف، وأن التوازن بينهما يساهم في استقرار العملة وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي (صيد، 2013، 35).

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي من الظواهر الاقتصادية الأساسية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، إذ يمثل عنصرًا جوهريًا في عملية التنمية، بمعنى أنه جزء منها. وعادةً ما يُطلق الاقتصاديون مصطلح النمو الاقتصادي على التطور الإيجابي ذو الطابع الكمي في الإنتاج الكلي للسلع والخدمات في الدول المتقدمة خلال فترة زمنية محددة، بينما يُستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للإشارة إلى التغيرات الإيجابية ذات الطابع النوعي في الدول النامية، والتي تتعلق بتحويلات هيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد (جاد الله محمود، 2003، 129).

أما المفهوم الأشمل للنمو الاقتصادي فيتمثل في "تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة". ويُقاس النمو الاقتصادي عادةً بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالسنوات السابقة، مما يعكس قدرة الاقتصاد على التوسع وتحسين مستوى المعيشة (عبد صبار، 2014، 269).

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في القدرات الإنتاجية للدولة نتيجة زيادة عدد الموارد الاقتصادية أو تحسين كفاءتها، أو تطور التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، أو من خلال زيادة الدخل القومي الفعلي على المدى الطويل" (المشهداني وآخرون، 2013، 165).

ويُمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع رئيسية (أحمد، 1999، 101-102):

1. النمو التلقائي: وهو النمو الذي يحدث بصورة طبيعية نتيجة القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، دون تدخل الدولة

2. النمو العابر: وهو النمو الناتج عن ظهور ظروف طارئة أو أحداث خارجية مؤثرة على الاقتصاد.

3. النمو المخطط: وهو النمو الذي يتحقق فقط من خلال عملية تخطيط شاملة للموارد الاقتصادية المتاحة ولمتطلبات المجتمع، بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف محددة.

يمكن التعبير عن **معدل النمو الاقتصادي** بوصفه النسبة المئوية للتغير الذي يطرأ على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة، إذ يمثل هذا المعدل مقدار التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسومًا على الناتج الإجمالي في سنة الأساس مضروبًا في (100)، ويُعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في قياس الأداء الاقتصادي. (Schiller,2002,p 340)

كما يُقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الناتج القومي بما يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"، وهو ما يعكس تحسناً فعلياً في المستوى المعيشي للسكان، شريطة أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن توسع حقيقي في الطاقة الإنتاجية وليس عن ارتفاع عام في الأسعار.

ومن ثم، فإن تحقق النمو الاقتصادي الحقيقي يتطلب توفر شرطين أساسيين، هما:

- أن يرافق الزيادة في الناتج القومي ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، أي ناتجة عن تحسن الإنتاج لا عن التضخم (عجميه وآخرون، 2007، 73-77).

وبذلك يمكن القول إن **النمو الاقتصادي** يمثل عملية زيادة ثابتة أو مستمرة تطرأ على جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاقتصادية، ولا يقتصر الاهتمام به على مجرد رصد معدلاته وتسجيل مؤشرات الرقمية، بل يمتد ليشمل تحليل أسبابه والكشف عن عوامله الأساسية، لما لذلك من دور في تعزيز القدرة على تحقيقه واستدامته مستقبلاً.

وفي هذا الإطار، تتحدد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ضمن مجموعتين رئيسيتين هما (العاني والزرکوش، 2013، 48):

1. العوامل الداخلية المؤثرة في النمو الاقتصادي

ترتبط هذه العوامل بمدى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج المتاحة، إذ لا يُشترط بالضرورة مضاعفة أعداد الآلات أو المباني أو العمال من أجل تحقيق زيادة مماثلة في حجم الإنتاج، سواء على مستوى الدولة أو المؤسسة. وتُعد هذه الحقيقة من الركائز الجوهرية في ميدان التنمية الاقتصادية، حيث يُفترض أن يتمتع العاملون الإضافيون بدرجة مناسبة من المهارة والاستعداد الفني، وهو ما يتحقق من خلال التعليم النظامي في المدارس والمعاهد والجامعات، أو عبر برامج التدريب أثناء العمل، ومن ثم، يتضح أن حجم القوة العاملة وحده لا يكفي لتحديد مستوى الإنتاج، بل إن المستوى الفني والتقني للعاملين ونوعية الآلات المستخدمة يمثلان العامل الحاسم في رفع الإنتاجية. ويُعد كل من التعليم والتدريب مصدرًا أساسيًا لتطوير

الكفاءات البشرية وتحسين نوعية التقنيات الإنتاجية، الأمر الذي يجعل الإنفاق على التربية والتعليم استثمارًا طويل الأجل يمكن أن يسهم في تمكين الاقتصاد من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج في المراحل اللاحقة.

2. العوامل الخارجية المؤثرة في النمو الاقتصادي

تشمل هذه العوامل الإطار المؤسسي والتشريعي الذي تنظمه الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي، ولا سيما القوانين المرتبطة بالضرائب وتشجيع الاستثمار وتنظيم الأسواق. كما يدخل ضمن هذه المجموعة عامل الاستقرار السياسي الذي يُعد من المتطلبات الأساسية لتهيئة بيئة اقتصادية داعمة للنمو، إذ يسهم في تقليل المخاطر وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما ينعكس إيجابًا على مسار النمو الاقتصادي واستمراريته.

ثانيًا: عناصر النمو الاقتصادي

تُعدّ معرفة عناصر النمو الاقتصادي وتحديد آليات التحكم فيها من الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية، لما لها من دور مباشر في تحقيق التوسع الإنتاجي وتحسين مستويات المعيشة. وتعتمد العملية الإنتاجية أساسًا على توظيف عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، إذ يمكن لأي مجتمع أن يحقق زيادة في الناتج من خلال أحد مسارين رئيسيين: أولهما التوسع في حجم الموارد المستخدمة (المدخلات)، وثانيهما تحسين إنتاجية هذه الموارد، وهو ما يتحقق عبر رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب، أو من خلال تبني التقنيات الحديثة، واستخدام الآلات المتطورة، وتطبيق نظم إدارية أكثر كفاءة، إلى جانب اعتماد سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة والفاعلية.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي؛ يتمثل الأول في النمو الاقتصادي المكثف، الذي يتحقق نتيجة تحسن إنتاجية عوامل الإنتاج مع بقاء حجم المدخلات ثابتًا، في حين يتمثل الثاني في النمو الاقتصادي الموسع، الذي ينشأ عن زيادة حجم عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، ولا سيما من خلال التوسع في الاستثمارات.

وتتمثل أبرز عناصر النمو الاقتصادي فيما يأتي (حمزة، 2017، 25):

1. العمل

ويقصد به نمو قوة العمل من حيث الكم والنوع، إذ يمكن للزيادة السكانية أن تسهم في تحفيز الإنتاج من خلال توسيع حجم السوق ورفع مستوى الطلب الكلي، الأمر الذي يشجع على الاستثمار. غير أن هذا الأثر قد يتحول إلى نتيجة سلبية في حال عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة السكانية أو توفير فرص عمل ودخول كافية لها.

2. رأس المال

ويعبر عن عملية تراكم رأس المال التي تتطلب تنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي بمختلف أشكاله، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري. ويُعد الادخار عنصرًا محوريًا في هذا المجال، كونه المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات التي تسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

3. التطور التقني

ويتمثل في قدرة الاقتصاد على التكيف مع التقنيات الحديثة والاستفادة من مخرجات البحث العلمي في تطوير أساليب ووسائل الإنتاج، بما يعزز كفاءة الأداء الاقتصادي. وتشمل التكنولوجيا مجموعة مترابطة من العناصر، مثل براءات الاختراع، والمهارات الفنية، والمعرفة التنظيمية، والعلاقات التجارية، إضافة إلى المعرفة المتجسدة في المعدات والآلات، والتي ترتبط بصورة وثيقة بالعنصر البشري.

ثالثاً: مصادر النمو الاقتصادي

1. الاستثمار في رأس المال المادي والبشري

يظل تحقيق النمو الاقتصادي مرتبطاً بحجم الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها الاقتصاد، إذ تُعد هذه الموارد جوهر العملية الإنتاجية. ويمكن أن يتحقق النمو عبر زيادة كمية الموارد البشرية أو تحسين نوعيتها وإنتاجية العمل، والتي تعتمد على التقدم التكنولوجي، تراكم رأس المال، والتعليم والتدريب، والعوامل البيئية المحفزة للنمو الاقتصادي (الأمين، 2002، 374).

يشمل رأس المال البشري تأثيرات التعليم والتدريب على مهارات العمال، إضافة إلى التغذية وصحتهم، بينما يشمل رأس المال المادي الهياكل الأساسية والآلات والمعدات. تحسين هذين العنصرين يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتسعى الدول دائماً إلى رفع معدلات الاستثمار فيهما. (Barro, p 46)

2. التقدم التكنولوجي

يلعب التقدم التكنولوجي دوراً رئيسياً في تطوير وسائل الإنتاج، تحسين أداء المعدات، وتنظيم العمليات الإدارية. كلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي، ارتفع معدل النمو الاقتصادي (الزبيدي، 2013، 44).

يساهم التقدم التكنولوجي في إنتاج سلع وخدمات أكثر باستخدام موارد أقل، ويعتمد على طبيعة المجتمع ومستوى تعليمه. البلدان التي تستثمر في التعليم والبحث والتطوير تمتلك قدرة أكبر على تطوير الابتكارات وتطبيقها بكفاءة أعلى، مما يعزز معدلات النمو ويزيد من القدرة التنافسية على المستوى الدولي (أبو هات، 2002، 51).

3. كفاءة التنظيم الاقتصادي

تحقيق النمو الاقتصادي يحتاج إلى تنظيم اقتصادي فعال يضمن الاستخدام الأمثل للموارد. الدول التي تحسن كفاءة استخدام مواردها تحقق مستويات أعلى من الإنتاج، بينما يؤدي التنظيم غير الفعال إلى إعاقة النمو (عبد الحميد، 2000، 471-472).

يتطلب التنظيم الاقتصادي الكفاء نقل عناصر الإنتاج من الاستخدام الأقل إنتاجية إلى الاستخدام الأكثر إنتاجية، واستغلال التقدم التقني بأفضل شكل ممكن. حتى مع توفر رأس المال البشري والمادي والتكنولوجيا، فإن عدم وجود تنظيم كفاء يقلل من فاعلية هذه الموارد في تحقيق النمو الاقتصادي (Melvin & Boyes, 2011, p 366).

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

تعد تقلبات سعر الصرف من العوامل الأساسية التي تؤثر في الأداء الاقتصادي الكلي، إذ يمكن للتغيرات الكبيرة في قيمة العملة أن تخلق حالة من الغموض في الأسعار النسبية للسلع والخدمات، ما يقلل من قدرة الوحدات الاقتصادية على تقدير التكاليف والعوائد المستقبلية بدقة. وينتج عن ذلك ارتفاع مستويات عدم اليقين والمخاطر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، مما يحد من فاعلية القرارات الاستثمارية ويقلل من جاذبية البيئة الاقتصادية للاستثمار. وتعكس هذه العلاقة آثارها السلبية على حجم الإنتاج ومستوى النشاط الإنتاجي، وهو تأثير يظهر بشكل أوضح في الاقتصادات الريعية المفتوحة مثل العراق، حيث يرتبط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي بشكل وثيق، ما يجعل الاقتصاد أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية (بربري، 2011، 186).

وقد شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً في معدلات النمو خلال الفترات التي اتسم فيها سعر الصرف العراقي بالتذبذب، حيث أدت هذه التقلبات إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية، ما انعكس سلباً على حجم الطلب الكلي ومستوى الإنتاج، وهو ما يبرز الأثر المباشر لتقلبات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الحجار، 2009، 112).

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تخفيض قيمة العملة لا يؤدي بالضرورة إلى تعزيز النمو في الاقتصادات ذات القاعدة الإنتاجية الضعيفة، إذ يتحول أثره غالباً إلى رفع أسعار السلع المستوردة بدلاً من دعم الصادرات، وهو ما ينطبق على الحالة العراقية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي (كريانين، 2007، 241). وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق تتسم بطابع غير مباشر، حيث يسهم استقرار سعر الصرف في تعزيز النمو عبر تقليص عدم اليقين

ودعم الثقة بالاقتصاد، في حين تؤدي التقلبات الحادة إلى إضعاف النمو من خلال ارتفاع التضخم، وتراجع الاستثمار، وتباطؤ النشاط الإنتاجي. ويؤكد هذا الدور أهمية تنسيق السياسة النقدية مع السياسات المالية والإنتاجية بما يحقق الاستقرار النقدي ويعزز مسار النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الثاني

أثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي في العراق

المطلب الأول: الاطار النظري لقياس العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

ان تحليل الانحدار من الطرق الاحصائية الواسعة الاستعمال وان الهدف الاساسي منها هو السعي الدائم لمعرفة وتفسير العلاقات المختلفة بين الظواهر وذلك بتحديد العلاقات بين المتغيرات (الراوي، 1987) والذي يوضح العلاقة بين متغير واحد يدعى بالمتغير التابع (متغير الاستجابة Response variable) ومتغير او مجموعة من المتغيرات بافتراض انها تسبب تغير في المتغير التابع وتسمى بالمتغيرات التوضيحية (Predicted variable) اذ توصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغير التوضيحي على شكل انموذج رياضي اذ تعتمد دقة الانموذج على بعض الفروض المهمة في التحليل.

اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط يعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر ادوات التحليل الاحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار الخطي المتعدد بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع ومتغيرات كمية اخر وهي المتغيرات المستقلة. وبافتراض وجود متغير تابع ومتغيرات مستقلة، فانه يمكن صياغة الانموذج على النحو التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \epsilon_i$$

حيث (y_i) هو المتغير التابع و x_{1i} ، x_{2i} هي المتغيرات المستقلة و (ε_i) هو الخطأ العشوائي و (β₀) هي قيمة ثابتة تعبر عن قيمة (y) عندما تكون قيم x₁ ، x₂ تساوي الصفر و (β₂،β₁) تعبر عن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

يبحث الانحدار الى معرفة العلاقة السببية بين متغيرين هما x و y اي تعرف الى تأثير المتغير المستقل x على المتغير التابع y تهدف دراسة الانحدار الى التنبؤ

تهدف دراسة الانحدار الى التنبؤ بقيمه متغير بمعرفة متغير اخر ويعرف المتغير الاول بالمتغير التابع ويرمز له y في حين يعرف المتغير الاخر بالمتغير المستقل ويرمز له x فاذا اعطينا قيمة ما اي قيمة تنتمي لمجموعه الاعداد الحقيقية للمتغير x في المعادلة.

المطلب الثاني : اختبار فرضية التأثير بين المتغيرات

اولا : فرضية العدم الاولى : عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) لسعر الصرف الرسمي على معدل النمو .

لدراسة اثر سعر الصرف الرسمي لابد من وضع الفرض الملائم لها اذ يمثل متغير سعر الصرف الرسمي متغير مستقل (x_1) اما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل (معدل النمو) (y) ولدراسة الفرضية لابد من وضع الانموذج الملائم للبيانات والذي يمثل مشكلة الدراسة تمثيلا دقيقا ، فمن خلال الجدول رقم (1) وبعد قياس التأثير واختيار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة ($R^2 = 0.583$) والذي يعني (معامل تحديد افضل نموذج) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (58%) تؤثر في المتغير التابع (y) اي ان ما تبقى يعتبر من الاخطاء العشوائية او يعزى الى اخطاء غير معروفة اذ بلغت قيمتها (42%) اما بالنسبة لقياس دور العلاقة بين المتغيرات فقد بلغت قيمة ($R = 0.763$) وهذا يدل على ان العلاقة قوية بين المتغيرات ، اما بالنسبة لقيمة اختبار ($F = 7.511$) والتي تدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته العدم الخاصة بأنموذج الانحدار اذ بلغ مستوى المعنوية (0.013) وهو اقل من (0.05) مما يدل عدم وجود فروق معنوية وان النموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة اي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنى وجود تأثير ذات دلالة معنوية ، اما بالنسبة لمعامل (β) والذي يمثل تأثير متغير (سعر الصرف الرسمي) على متغير (معدل النمو) بمقدار (0.011) بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t). اي بمعنى ان العلاقة طردية وذات تأثير معنوي.

$$y = 10.525 + 0.011x_1$$

جدول رقم (1) يبين معامل التحديد ومعامل التأثير للأنموذج

Model Summary				
Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	F
1	.763 ^a	.583	.546	7.511

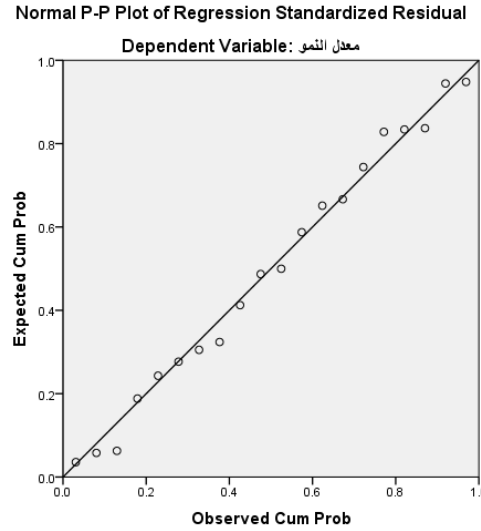
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	constant	10.525	.441		11.258	.024
	سعر الصراف الرسمي	.011	.004	.532	2.741	.013

a. Dependent Variable: y

b. Linear Regression through the Origin

ولمعرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للنموذج من خلال الشكل رقم (1) والذي يبين اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء مما يدل على كفاءة النموذج الانحدار والدقة في التنبؤات والتقدير .

الشكل رقم (1) يبين اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء



ثانيا : فرضية العدم الثانية : عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) لسعر الصراف الموازي على معدل النمو .

اما من خلال الجدول رقم (2) وبعد قياس تأثير سعر الصرف الموازي (x_2) على معدل النمو (y) واختيار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة ($R^2 = 0.558$) والذي يعني (معامل تحديد افضل نموذج) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (55%) تؤثر في المتغير التابع (y) اي ان ما تبقى يعتبر من الاخطاء العشوائية او يعزى الى اخطاء غير معروفة اذ بلغت قيمتها (45%) اما بالنسبة لقياس دور العلاقة بين المتغيرات فقد بلغت قيمة ($R = 0.746$) وهذا يدل على ان العلاقة قوية بين المتغيرات ،اما بالنسبة لقيمة اختبار ($F = 6.600$) والتي تدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته العدم الخاصة بأنموذج الانحدار اذ بلغ مستوى المعنوية (0.019) وهو اقل من (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية وان النموذج يمثل الظاهرة المدروسة تميلاً دقيقاً وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة اي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنى وجود تأثير ذات دلالة معنوية ،اما بالنسبة لمعامل (β) والذي يمثل تأثير متغير (سعر الصرف الموازي) على معدل النمو بمقدار (-0.010) بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t). اي بمعنى ان العلاقة عكسية وذات تأثير معنوي.

$$y = 9.750 + (-0.010)x_2$$

جدول رقم (3) يبين معامل التحديد ومعامل التأثير للأنموذج

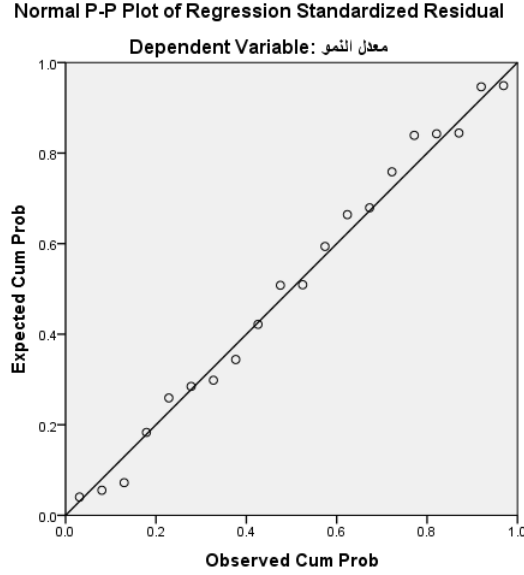
Model Summary					
Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	F	
1	.746 ^a	.558	.519	6.600	
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
constant	9.750	5.982		0.181	0.11
سعر الصرف الموازي	-.010	.004	-.508	-2.569	.019

a. Dependent Variable: y

b. Linear Regression through the Origin

ولمعرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأنموذج من خلال الشكل رقم (2) والذي يبين اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء مما يدل على كفاءة انموذج الانحدار والدقة في التنبؤات والتقدير .

الشكل رقم (2) يبين اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء



الاستنتاجات

1. تأثير متغير (سعر الصرف الرسمي) على متغير (معدل النمو) بمقدار (0.011) بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t) اي بمعنى ان العلاقة طردية وذات تأثير معنوي.
2. اما بالنسبة لمعامل (β) والذي يمثل تأثير متغير (سعر الصرف الموازي) على معدل النمو بمقدار (-0.010) بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t). اي بمعنى ان العلاقة عكسية وذات تأثير معنوي.
3. أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لتغيرات سعر الصرف على النمو، إذ إن ارتفاع سعر الصرف أحياناً يعزز القدرة التنافسية للصادرات ويحفز النشاط الاقتصادي، بينما تؤدي تقلبات أخرى إلى زيادة تكاليف الواردات والتأثير سلباً على استقرار الأسواق، وتشير هذه النتائج إلى أن إدارة سعر الصرف تمثل أداة حيوية للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي وتعزيز الأداء الكلي للاقتصاد.
4. استقرار سعر الصرف يعكس استقرار الاقتصاد الكلي ويؤثر على التضخم والاستثمار والميزان التجاري، مما يسهم في تحقيق نمو مستدام.
5. السياسات النقدية والمالية تلعب دوراً جوهرياً في تخفيف أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي.
6. ربط سياسات سعر الصرف بالهيكل الإنتاجي يعزز الإنتاجية ويحد من الاعتماد على الواردات، ما يدعم النمو الاقتصادي المتوازن.

ثانياً: التوصيات

1. اعتماد سياسات نقدية متوازنة لتقليل تقلبات سعر الصرف وتعزيز استقرار الاقتصاد، وتشجيع بيئة استثمارية جاذبة لضمان استدامة معدلات النمو، إلى جانب تطوير آليات مراقبة وتقييم مستمرة لتأثيرات سعر الصرف على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
 2. تنسيق السياسات النقدية مع المالية والاقتصادية لضمان توجيه الموارد نحو القطاعات التي تدعم النمو المستدام.
 3. إنشاء نظام لرصد وتحليل تحركات سعر الصرف وتمكين صانعي السياسات من اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الاختلالات.
 4. تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط وزيادة قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الخارجية.
 5. زيادة الاهتمام برأس المال البشري والتقني من خلال التعليم والتدريب، إلى جانب تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأساسية، بهدف زيادة الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.
 6. ضرورة العمل على تقليل درجة ارتباط العملة العراقية بالدولار الأمريكي، من خلال تنويع سلة العملات المعتمدة في إدارة سعر الصرف، بما يسهم في الحد من انتقال التقلبات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، ويعزز من استقرار القيمة الشرائية للدينار العراقي على المدى المتوسط والطويل.
 7. تنسيق السياسات المالية والنقدية مع سياسات التنمية الاقتصادية لتوفير بيئة مناسبة للنمو، من خلال ضبط الإنفاق العام، وتحفيز الاستثمار، ودعم الاستقرار الاقتصادي العام.
- الملاحق**

الملحق (1)		
معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي		
السنوات	سعر النافذة	سعر السوق
2004	1453	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1185
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1188	1214
2015	1190	1247
2016	1190	1275

1258	1190	2017
1209	1190	2018
1196	1190	2019
1420	1190	2020
1474	1460	2021
1482	1460	2022
1531	1324	2023
1497	1305	2024
المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية، سنوات متعددة.		

ملحق (2)		
تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2024) مليون دولار		
معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار	السنوات
-	36638.0	2004
36.63	50057.0	2005
30.17	65159.0	2006
35.11	88038.0	2007
47.90	130204.0	2008
-21.22	102579.6	2009
22.03	125173.9	2010
48.39	185749.7	2011
17.38	218032.2	2012
7.62	234637.7	2013
-2.62	228490.9	2014
-26.99	166821.7	2015
-0.30	166321.1	2016

12.75	187534.4	2017
21.32	227511.7	2018
2.69	233636.1	2019
-21.91	182454.8	2020
14.93	209691.9	2021
37.04	287372.2	2022
-5.30	272138.6	2023
2.76	279641.3	2024
المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية، سنوات متعددة.		

المراجع والمصادر المصادر باللغة العربية

1. أبو هات، عبد الكريم كامل. (2002). النظم الاقتصادية. دار الكتب للنشر، بغداد.
2. أحمد، آدم مهدي. (1999). الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم.
3. آل شبيب، دريد كامل. (2011). المالية الدولية. الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
4. الأمين، عبدالوهاب. (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان.
5. البنك المركزي العراقي. سنوات متعددة. (النشرة الإحصائية).
6. بربري، محمد أمين. (2011). الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
7. بوخاري، لحو موسى. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع.
8. جاد الله محمود، ياسر محمد. (2003). الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي. مطبعة الإسراء، القاهرة.
9. حاتم، سامي عفيفي. (1995). دراسات في الاقتصاد الدولي. الطبعة الرابعة، دار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة.
10. الحجار، بسام. (2009). نظام النقد العالمي وأسعار الصرف. الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
11. الحسيني، عرفان تقي. (2002). التمويل الدولي. الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر.
12. الحسيني، عبيد محمد جاسم. (2006). عوامل القدرة التنافسية الدولية للتجارة السلعية ودور سعر الصرف فيها. أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية.
13. حمزة، حسن كريم. (2017). تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. "مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية".
14. خلف، فليح حسن. (2004). التمويل الدولي. الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

15. دانيالز، جوزيف، وفانهوز، ديفيد. (2010). اقتصاديات النقود والتمويل الدولي. دار المريخ للنشر.
16. الزبيدي، حسن لطيف. (2013). النظم الاقتصادية المقارنة. الطبعة الأولى، النجف الأشرف.
17. سامويلسون، بول أ.، ونوردهاوس، ويليام د. (2006). الاقتصاد. ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
18. سلايمية، ظريفة. (2017). محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف. جامعة قلمة.
19. الشمري، مايع شبيب، وحمزة، حسن كريم. (2015). التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية. دار الكتب والوثائق.
20. صيد، أمين. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع.
21. عباس، بلقاسم. (2003). سياسات أسعار الصرف. "جسر التنمية".
22. عبد الحميد، عبد المطلب. (2000). النظرية الاقتصادية. الدار الجامعية، الإسكندرية.
23. عيد صبار، أزهار. (2014). أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي. "مجلة الإدارة والاقتصاد".
24. العبيدي، راند عبد الخالق وآخرون. (2013). التمويل الدولي. دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
25. عجميه، محمد عبد العزيز وآخرون. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية، الإسكندرية.
26. علوان، غفران حاتم. (2013). قياس وتحليل أثر التغيرات في الاحتياطات الدولية على سعر الصرف الدينار العراقي. جامعة بغداد.
27. العاني، جمال عزيز، والزرکوش، علياء حسين. (2013). العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية. "مجلة الإدارة والاقتصاد".
28. عوض الله، زينب حسين. (2005). الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة للنشر.
29. العيساوي، عبد الكريم جابر شنجار. (2018). الاقتصاد الدولي (السياسات والتطبيقات). (الدار العربية للعلوم ناشرون).
30. القرشي، علي حاتم. (2014). العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الضياء للنشر والتوزيع.
31. كريانين، موردخاي. (2007). الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات. دار المريخ للنشر، الرياض.
32. معروف، هوشيار. (2006). تحليل الاقتصاد الدولي. دار جرير للنشر.
33. مزنان، نصر حمود. (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
34. المشهداني، خالد أحمد فرحان وآخرون. (2013). مبادئ الاقتصاد. دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
35. نجم، رفاة عدنان، وإبراهيم، أنوار سعيد. (2013). أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي. جامعة الموصل.
36. هالوود، سي بول، وماكدونالد، رونالد. (2007). النقود والتمويل الدولي. دار المريخ للنشر.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ahmed, Habib. Exchange Rate Stability: Theory and Policies From an Islamic Perspective. Islamic Development Bank, Islamic Research and Training, No. 57, 2001.
2. Brian, Henry A. International Economic. Thomson, South-Western, USA, 2003.
3. Mccallam, Bennet. International Monetary Economics. Oxford University Press, 1996.
4. Melvin, Michael, and William Boyes. *Principles of Macroeconomics*. South-Western, Cengage Learning, 2011.
5. Nellis, Joseph G., and David Parker. *Macroeconomics*. England, 2004.
6. Oesterreichische Nationalbank. The Experience of Exchange Rate Regimes in Southeast and Central Europe: A Historical and Comparative Perspective. European Monetary History Network, SEEMHN no. 13, 2007.
7. Schiller, Bradley R. *Essentials of Economics*. 4th ed., A.U, New York, 2002.